



اقتصادنا بعد نصف قرن من اندلاع الثورة

● بقلم الأستاذ / سليمان ناصر ●

تقوم الجزائر هذه الأيام بالاحتفال باليوبيل الذهبي لثورتها التحريرية المباركة، أي بمرور خمسين عاما على انطلاقها (1 نوفمبر 1954 - 2004)، وهذه الذكرى يجب أن تكون إحدى المحطات الهامة للمراجعة والتقييم في تاريخ بلدنا، أسوة في ذلك بالكثير من البلدان الرائدة، والمتحضرة.

ملاكها ولو كانوا منتجين، وتسليمها إلى آخرين ولو كانوا من أولئك الذين لا علاقة لهم بالفلاحة، عوض الإعتماد على استصلاح أراض جديدة لتشغيل هؤلاء، وكانت النتيجة تدهور هذا القطاع جرأء إهمال الكثير من الأراضي الزراعية المنتجة وزيادة التبعية الغذائية للخارج، فقد بلغت فاتورة الغذاء المستورد في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي ملياري دولار أمريكي سنويا، بعد أن كانت الجزائر مصدرا لغذاء أبنائها وغذاء فرنسا من الجيوب قبل الثورة، وهو الأمر الذي تطلب مراجعة شاملة لأمر هذا القطاع، بدأت بإلغاء قانون الثورة الزراعية مع بداية التسعينيات، ولا زالت الإصلاحات مستمرة، ولم يتوقف استيراد الغذاء من الخارج.

أما في قطاع الصناعة فلم يكن الأمر أحسن حالا، فبعد أن اجتاحت حمى التأميمات أيضا بعد الاستقلال إتمدت الجزائر فيه على الصناعة المصنعة والصناعات ذات الوزن الثقيل، بدعوى استغلال الموارد

مثال على ذلك القطاع المصرفي، ممّا أدى إلى تحوّل البنوك الجزائرية إلى صناديق وخرائن للأموال، خاصة في ظل الطفرة النفطية في السبعينيات من القرن الماضي، فلم تؤدّ هذه البنوك وأحبها كاملا في تعبئة الإدخار وتمويل الاقتصاد الذي كان حكرًا على الخزينة العمومية، وكانت النتيجة هي الحاجة إلى إصلاح جذري لهذا القطاع سنة 1990 بصدور قانون النقد والإئتمان.

وبالنسبة لقطاع الفلاحة، وبالرغم مما حباننا الله به من أراض خصبة في الشمال والجنوب، أنفقت الدولة ملايين الدينارات لتنمية هذا القطاع ضمن ما يسمّى بالثورة الزراعية، والتي تعني ببساطة تحديد ملكية الأرض ونزعها من

ولعل أهم الجوانب في مسيرتنا التنموية والتي تتطلب تقييما شاملا ودقيقا هو الجانب الإقتصادي، إذ بعد ثورة مسلحة دامت بضع سنوات انطلقت ثورة البناء والتشييد، فإلى أي مدى نجحنا في ذلك؟ وهل تمكنا من بناء اقتصاد قوي يضاها اقتصاديات البلدان المتقدمة؟ أو على الأقل يكون في طليعة البلدان النامية؟. لم يكن كل ما تركته فرنسا بعد الإستقلال سينا أو عاطلا عن العمل، لكن موضة الإشتراكية وحمى التأميم التي اجتاحت الجزائر تلك الأيام جعلتها تستغني عن الخبرة الأجنبية، وتعتمد على الخبرات الوطنية التي لم تكن مهياة بالقدر الكافي آنذاك، وأوضح

منها الساعات الطوال وهي صفوف طويلة أمام ما يسمى آنذاك بأسواق الفلاح.

وانطلاقاً من هذه الأخيرة، فإن قطاع التجارة لم يكن أحسن حالاً أيضاً من القطاعات الأخرى، إذ أن احتكار الدولة الكبير لهذا القطاع عن طريق الأروقة الجزائرية وأسواق الفلاح لم يؤد إلا إلى ندرة المواد الأساسية في الأسواق، وإلى المزيد من المضاربات حول هذه المواد في السوق السوداء، كما أن احتكار الدولة للتجارة الخارجية فتح المجال واسعاً أمام الفساد والإختلاس، والذي كانت قيمته فضيحة (الـ 26 مليار دولار)، وقد يقول قائل، إن هذا الفساد لم يتوقف لحد الآن حتى بعد تحرير هذه التجارة مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، لكن الرد هنا هو أن الفساد لا يمكن القضاء عليه خلال عشرية من الزمن بعد أن استفحل عدة عقود.

وبالنسبة للمديونية الخارجية للجزائر، فإن البلاد لم تدخل هذه اللعبة مباشرة بعد الاستقلال، حيث بلغ حجمها سنة 1970 مبلغ 01 مليار دولار أمريكي، وهذا مع قلة عدد السكان آنذاك، مما يدل على أن الاستدانة كانت موضحة ذلك العصر إلى جانب الاشتراكية، وبالرغم من تأميم المحروقات وارتفاع المدخيل النفطية بشكل هائل خاصة بعد حرب أكتوبر 1973 فإن الاستدانة لم تتوقف، لتتجاوز



وفرت للإقتصاد الإيطالي أكثر من خمسة ملايين مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

عدم إيجاد نوع من التكامل بين قطاع الصناعة وبقية القطاعات خاصة منها قطاع الفلاحة، وهو ما يعتبر أهم الآليات لتحقيق التنمية خاصة في البلدان المتقدمة، فعلى سبيل المثال وفي الوقت الذي كانت تُرمى فيه مئات الأطنان من الطماطم المنتجة في ادرار، كان المواطن الجزائري يشتكي من ندرة الطماطم المصبرة في الأسواق، ويقف من أجل الحصول على علبة

الطبيعية التي نملكها، وذلك في غياب الإطار البشري المؤهل واليد العاملة المدربة، خاصة وأن هذا القطاع يعتمد على تكنولوجيا متطورة باستمرار، وكانت النتيجة رهن إرادتنا الوطنية في هذا القطاع بالخارج.

إن أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها على هذا القطاع الحيوي في الجزائر خلال العقود الماضية تتمثل في:

- إدماج تنمية هذا القطاع ضمن المخططات التنموية للدولة بداية من الخطط الثلاثي إلى المخطط الخماسي الثاني، وهي المخططات التي اعتمدت على سياسة اشتراكية شاملة لا تمنح أي فرصة للإنسان الجزائري للإبداع والتطوير، خاصة قبل تطبيق قانون استقلالية المؤسسات سنة 1988.

- الإعتماد على الصناعات الثقيلة بكل ما يفرزه من مساوئ سبق ذكرها، وإهمال الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي توفر الكثير من الإمتيازات للإقتصاد، كتشغيل أكبر قدر من اليد العاملة وتنمية روح المبادرة والإبداع لدى الأفراد، وفوق هذا كله تعتبر القاعدة التي تركز عليها الصناعات الثقيلة بعد ذلك والنظام الإقتصادي بشكل عام، وهو الشيء الذي نلاحظه جلياً في الإقتصاديات المتقدمة.

فالتجربة الإيطالية في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة مثلاً، تعتبر رائدة في أوروبا وقد

سوء توزيع الثروة أو الدخل، حيث تشير إحصائيات رسمية إلى أن قرابة 27% من السكان يستأثرون بأكثر من 50% من الدخل ونسب الاستهلاك (جريدة الخبر، نفس التاريخ).

هذه الأرقام والمؤشرات تعتبر نتيجة منطقية أيضا لذلك الخلل الذي يعرفه سوق التشغيل في بلادنا، ففي ظل تضارب الإحصاءات الصادرة عن الجهات الرسمية فإن الرقم المتداول لنسبة البطالة في الجزائر يتراوح من بين 20 / 25 من اليد القادرة على العمل، يحدث هذا في بلد بكر يزخر بالموارد ويعوم فوق بحر من الثروات، هذا البلد الذي لو كانت تعيش فيه شعوب أخرى لصنعت فيه ومنه المعجزات، مما يدل على أننا نعيب زماننا وأرضنا والعييب فيها.

نتيجة واحدة يمكن الوصول إليها بعد هذا الاستعراض لأوضاعنا الاقتصادية، وهي أننا جربنا كل الحلول المستوردة والأنظمة الجاهزة فلم تفدنا شيئا، بل زادت أحوالنا سوءا على سوء، فالإنسان الجزائري المسلم لن تصلح أحواله اشتراكية متطرفة أو رأسمالية متوحشة، بل نظام اقتصادي واجتماعي نابع من قيمه ودينه وأصالته، وهي ذات القيم التي ساد بها المسلمون العالم في عصورهم الذهبية، ولن يفلحوا إلا بالعودة إليها والتمسك بها. إنتهى.

أحيانا إلى 8 مليار خلال سنوات الأزمة.

نصل في آخر هذا العرض المختصر إلى بيت القصيد وهو التنمية البشرية، وإلى الوضعية الإقتصادية للإنسان الجزائري بشكل عام.

فبالرغم مما أنفقته الجزائر من أموال لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للإنسان الجزائري، فإن منحى خط الفقر بات يتزايد باستمرار خاصة في السنوات الأخيرة، وفي هذا الصدد تشير آخر التقديرات المقدمة من قبل البنك العالمي ومنظمة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقرير سنة 2004 إلى أن نسبة 22% من الجزائريين يعيشون تحت مستوى خط الفقر، بحيث لا يتجاوز دخلهم دولارين في اليوم (جريدة الخبر بتاريخ 18 / 10 / 2004، وهي ذات الإحصائيات التي أكدها الديوان الوطني للإحصاء).

يحدث هذا بعد أكثر من أربعين عاما من حصولنا على الاستقلال، وبعد خمسين عاما من انتفاضتنا لتحرير الأرض والإنسان، والمفارقة الغريبة والمؤسفة أن يحدث هذا في بلد غني كالجزائر، والذي تجاوزت مداخيله على سبيل المثال - خلال التسعة أشهر الماضية من سنة 2004 مبلغ الـ 22 مليار دولار، وهذا بشكل مترام مع ارتفاع معدلات الفقر وسوء التغذية بين أوساط الشعب الجزائري، ويعزى ذلك إلى

الثلاثين مليار دولار مع نهاية التسعينيات، وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري خلال تلك الحقبة بين مطرقة تلك الديون وسندان الأوضاع الأمنية المتدهورة.

وخلال السنوات الأولى من القرن الجديد تزامن التحسن في الوضع الأمني مع ارتفاع كبير لأسعار النفط، مما جعل احتياطي الصرف الجزائري يتجاوز الـ 32 مليار دولار أمريكي، كما أن هذه الأسعار فضزت إلى مستويات عالية لم تبلغها منذ عقود من الزمن، حيث تجاوزت الخمسين دولارا للبرميل خلال شهر أكتوبر 2004 في بعض البورصات العالمية.

وإذا كانت الجزائر قد حاولت استغلال هذه الطفرة لتخفيض مديونيتها الخارجية إلى ما يتجاوز العشرين مليار دولار بقليل، فإن بإمكانها استغلال هذا الظرف بشكل أقوى وأفضل، وتخفيض هذه المديونية إلى مستويات متدنية جدا ولم لا تسديدها بالكامل، لأن ذلك سوف يؤدي بالتأكيد إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية بما في ذلك التحسن في سعر صرف عملتنا المتدهورة، كما أن ذلك من شأنه أيضا أن يوفر للدولة مبالغ طائلة بالعملة الصعبة يمكن توجيهها إلى الاستثمار وإيجاد فرص عمل جديدة للشباب، عوض توجيهها إلى خدمة الديون التي كانت تمتص من هذه الأموال مبلغا سنويا يتراوح بين 4 مليار دولار أمريكي ويصل